خـلال الدليـل العقلي، وبـين الدليل النقـلي والعقلي كان اتجـاه هذا المذهب أو ذاك، ومـن هـذا ذهبنا إلى جدلية النص والعقل بخلاف الفيلسـوف الذي يختلف في نهجه وغاياته عن المتكلم، فالفيلسوف ينطلق من العقل ويرى أن هـذا هو غايته ويتم التوفيق أحيانًا بين العقل والنص، ويبدو أن هذا ما دفع ابن رشد إلى القول «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» أو الفصل بين الفيلسـوف والطريق الشرعي فكلاهما فصل على مسـتوى المنهج واتصـال على مسـتوى الهـدف والغاية. هـذا في الوقت الذي نـرى المتكلم يـوازن بين العقل والنـص، وأحيانًا إلى حد كبير رغم أخْـذه بالتأويل أحيانًا لعلاج الصفـات الخبرية بخلاف المدارس الأخرى التـي ترى جدلية الدليل النقلي والعقلي أو الاستفادة بهما مع ملاحظة أن هذه الجدلية هي التي أفرزت الاتجاهـات الكلامية المختلفـة والنتائج المترتبـة أيضًا على معالجـة القضايا والمشكلات.

رابعا: دور العقل في المعرفة:

أعطت المدرسـة الكلامية على اختلاف توجهاتهـا للعقل المكانة اللائقة في المعرفة والتدليل على الأصول الاعتقادية، فيرى التفتازاني أن أسباب العلم ثلاثة: الحواس السـليمة، والخبر الصـادق، والعقل الذي يحكم الاسـتقراء، ووجـه الضبـط أن السـبب إن كان من الخـارج فالخبر الصادق والإنسـان كان آلة غير مـدلاك، وإنما الحواس والأخبار فطريـق للعقل في الإدراك[1].

(1) التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 15، مكتبات الكليات الأزهرية، تحقيق أحمد حجازي، القاهرة.

والماتريدية قد أعطت للعقل مجالًا فسيحًا، فأبو المعين النسفي - خير مناصر للمذهب الماتريدي - يعتمد في منهجه على العقل والحواس السليمة والخبر الصادق بوصفها طرقًا للمعرفة ويرفض استحسان القلب والإلهام[1].

وانتهت المعتزلة إلى قاعدة أساسية في معرفة الله، وهي أنه أول ما أوجب الله علينا هو النظر المؤدي إلى معرفته - تعالى - وهنا يفترق عنهم الأشاعرة الذين أوجبوا هذا النظر بعد المعرفة السمعية، بمعنى أنه ليس على المكلف أي واجب لأداء النظر إلا بعد أن يثبت الله الرسول ﷺ بمعجزاته، فيجب على المكلف عندئذ النظر في هذه المعجزة ثم تحصل له معرفة بالله بالضرورة والعادة[2].

يقول الإيجي: النظر في معرفة الله - تعالى - واجب إجمالًا، واختلف في طريق ثبوته عند أصحابنا (السمع) وعند المعتزلة (العقل)[3]. وهذا ما أدى إلى اختلاف النظر إلى القضايا والمشكلات فالعقل عند الأشاعرة لا يحسن ولا يقبح، فلا ثبوت ولا عقاب قبل ورود الشرع في حين آمنت المعتزلة بالحسن والقبح العقليين[4]، كما أن الماتريدية اقتربت من المعتزلة في هذا الصدد بقدر ما ابتعدت عن الأشعرية في منهجها الشرعي للحُسن والقُبح العقليين، ورغم هذا الأقرب نظن أن ما يفرق الماتريدية عن المعتزلة في ذلك هو أن العقل عند

(1) عبد الحي قابيل، أبو المعين النسفي وآراؤه الكلامية (رسالة ماجستير) مخطوط بجامعة القاهرة، ص 70، وما بعدها.

(2) مهري أبو سعدة، الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة عند المعتزلة، ص165، دار الفكر العربي.

(3) الايجي، المواقف، ص28.

(4) انظر دراستنا: المنهج الوسط عند الماتريدية، مجلة الأدب والعلوم الإنسانية المنيا 1998، ص350.

الماتريدية يدرك حُسن بعض الأفعال وقُبحها لا حُسن ولا قُبح جميع الأفعال، وبعبارة أخرى فإن مفهوم العقل عند الماتريدية يختلف عن مفهوم العقل عند المعتزلة؛ فالمعتزلة يقولون: إن العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة؛ في حين أن الماتريدية يقولون: إن العقل آلة لوجوب المعرفة بمعونة الله.

وإن كانت معرفة الله واجبة بالعقل، ففي الأمور التكليفية الأخرى لا يستقل العقل بنفسه بل بمعرفة الشرع. ويبدو أن الشيخ محمد عبده اقترب كثيرًا من الماتريدية[1] في ذلك، فهو يعقب على الآية القرآنية في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [الأعراف: 157].

«والمعروف ما تعرف العقول السليمة حسنه، وترتاح القلوب الطاهرة له لنفعه وموافقته للفطرة والمصلحة بحيث لا يستطيع أن يراه أو يعترض عليه إذا ورد الشرع به، والمنكر هو ما تنكره العقول السليمة، وتنفر منه القلوب وتأباه على الوجه المذكور أيضًا، وأما تفسير المعروف بما أمرت به الشريعة، والمنكر بما نهت عنه - فهو من قبيل تفسير الماء بالماء، وكون ما قلناه يثبت مسألة التحسين والتقبيح العقليين وفقًا للمعتزلة وخلافًا للأشعرية مردود إطلاقه بأننا نوافق كلًا منهما من وجه ونخالفه من وجه اتباعًا لظاهر الكتاب والسنة وفهم السلف لهما، فلا ننكر إدراك العقول لحسم الأشياء مطلقًا ولا نقد الشرع بعقولنا، ولا نوجب على الله شيئًا من عند أنفسنا، بل نقول: إنه لا سلطان لشيء عليه فهو الذي يوجب على نفسه ما شاء إن شاء

(1) انظر: الشيخ أبو زهرة، المذاهب الإسلامية ص170، مستجي زادة، المسالك في الخلافيات بين الحكماء والمتكلمين، ص161، الروضة البهية لابن عذبة، ص 34 - 39.

كما كتب على نفسه الرحمة لمن شاء وأن الشرع ما لم تعرف العقول حسنه قبل شرعه، وأن كل ما شرعه - تعالى - يطاع بلا شروط أو قيد»[1].

إذن لم تخرج المذاهب الكلامية عن هذا المنزع العقلي مع ضرورة الإشارة إلى الاختلاف بينهم حول حدود العقل وضوابطه لدرجة أن ابن حزم المعروف بظاهريته يؤكد أن نهجه في إثبات العقيدة هو العقل، يقول: المبادئ العقلية المقررة في براءة العقول يعتمد عليها في تقرير أصل الوحدانية و إثباتها بالدليل العقلي وفي إثبات النبوة ودلالة المعجزات[2]. وقد أشار إلى هذه الحقيقة إبراهيم مدكور بقوله: أخذ بالمذهب الظاهري وطبقه على الفروع والأصول، ويقبل نصوص القرآن والأحاديث الموثوق بها على ظاهرها، ولا يصرفها عن ذلك إلا إذا اقتضت ضرورة عقلية أو حسية، وهنا لا مناص من التأويل[3].

خامسا: العقل والدعوة الإسلامية في حياتنا المعاصرة:

كما أشرنا فلقد لعب العقل دورًا مهمًّا في نشأة المذاهب الكلامية في العصور القديمة، ومن هنا تتبدى أهمية العقل في الدعوة الإسلامية في واقعنا المعاصر، فلا ينبغي أن نخلط بين الثابت والمتغير أو بين المندوب والواجب، أو نقدم نافلة على أمر آخر أكثر أهمية، فينبغي على الخطاب الدعوي أن يوازن بين مطالب الدنيا والآخرة من منطلق قول الحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

(1) الشيخ محمد عبده، تفسير المنار، 5/ 196، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(2) الشيخ أبو زهرة، ابن حزم، ص207.
(3) إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه، ص33.